

تفسير البحر المحيط

@ 59 @ يعرف □ ويفهم كلامه ويوصل إلى نعيمه انتهى . .

{ وَحَمَلَانَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ } وهذا أيضاً من تكريمهم . قال ابن عباس :
في البر على الخيل والبغال والحمير والإبل ، وفي البحر على السفن . وقال غيره : على
أكباد رطبة وأعواد يابسة . { وَالطَّيِّبَاتُ } كما تقدم الحلال أو المستلذ ولا يتسع غيره
من الحيوان في الرزق اتساعه لأنه يكتسب المال ويلبس الثياب ويأكل المركب من الأطعمة بخلاف
الحيوان ، فإنه لا يكتسب ولا يلبس ولا يأكل غالباً إلا لحماً نيئاً وطعاماً غير مركب ،
والظاهر أن كثيراً باق على حقيقته ، فقالت طائفة : فضلوا على الخلائق كلهم غير جبريل
وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل وأشباههم وهذا عن ابن عباس . وعنه إن الإنسان ليس أفضل من
الملك وهو اختيار الزجاج . وقال ابن عطية : والحيوان والجن هو الكثير المفضل
والملائكة هم الخارجون عن الكثير المفضل . وقالت فرقة : الآية تقضي بفضل الملائكة على
الإنس من حيث هم المستثنون ، وقد قال تعالى { وَلَا الْمَلَكَةُ الْمُقَرَّرُونَ }
وهذا غير لازم من الآية ، بل التفضيل بين الإنس والجن لم تعن له الآية بل يحتمل أن الملائكة
أفضل ويحتمل التساوي ، وإنما يصح تفضيل الملائكة من مواضع آخر من الشرع انتهى . .
وقال الزمخشري : { عَلَيَّ كَثِيرٌ مِّمَّنْ خَلَقْنَا } هو ما سوى الملائكة عليهم الصلاة
والسلام ، وحسب بني آدم { تَفْضِيلاً } أن ترفع عليهم الملائكة وهم هم ومنزلتهم عند □
منزلتهم ، والعجب من المجبرة كيف عكسوا في كل شيء وكابروا حتى جسرتهن المكابرة على
العظيمة التي هي تفضيل الإنسان على الملك ، ثم ذكر تشنيعاً أقذع فيه يوقف عليه من كتابه
. وقيل : { وَفَضَّلْنَاهُمْ } عَلَيَّ كَثِيرٍ { بالغلبة والاستيلاء . وقيل : بالثواب
والجزاء يوم القيامة ، وعلى هذين القولين لم تتعرض الآية للتفضيل المختلف فيه بين الإنس
والملائكة . وقيل : المراد بكثير مجازه وهو إطلاقه على الجميع ، والعرب تفعل ذلك وهو
القول لا ينبغي أن يقال هنا أنك لو جعلت جميعاً كان بكثير ، فقلت على جميع ممن خلقنا
لكان نائياً عن الفصاحة ، ولا يليق أن يحمل كلام □ تعالى الذي هو أفصح الكلام عليه ،
ولأبي عبد □ الرازي كلام في تكريم ابن آدم وتفضيله مستمد من كلام الذين يسمونهم حكماء
يوقف عليه في تفسيره إذ هو جار على غير طريقة العرب في كلامها . .

ولما ذكر تعالى أنواعاً من كرامات الإنسان في الدنيا ذكر شيئاً من أحوال الآخرة فقال :
{ يَوْمَ نَدْعُوهُ كُلِّ الْأُنَاسِ بِإِمامِهِمْ } واختلفوا في العامل في { يَوْمَ } .
فقيل : العامل فيه ما دل عليه قوله متى هو . وقيل : فتستجيبون . وقيل : هو بدل من يوم

يدعوكم وهذه أقوال في غاية الضعف ، ولولا أنهم ذكروها لضربت عن ذكرها صفحاً وهو في هذه الأقوال طرف . وقال الحوفي وابن عطية انتصب على الطرف والعامل فيه اذكر وعلى تقدير اذكر لا يكون طرفاً بل هو مفعول . وقال ابن عطية أيضاً بعد قوله هو طرف : والعامل فيه اذكر أو فعل يدل عليه قوله { وَلَا يُظْلَمُونَ } ، وحكاه أبو البقاء وقدره { وَلَا يُظْلَمُونَ } يوم ندعو . وقال ابن عطية أيضاً : ويصح أن يعمل فيه { وَفَصَّحْنَاهُمْ } وذلك أن فضل البشر يوم القيامة على سائر الحيوان بيّن لأنهم المنعمون المكلفون المحاسبون الذين لهم القدر إلا أن هذا يردّه أن الكفار يومئذ أخسر من كل حيوان ، إذ يقول الكافر : يا ليتني كنت تراباً . وقال ابن عطية أيضاً : ويصح أن يكون { يَوْمٍ } منصوباً على البناء لما أضيف إلى غير متمكن ، ويكون موضعه رفعاً بالابتداء ، والخبر في التقسيم الذي أتى بعد في قوله { فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ } إلى قوله { وَمَنْ كَانَ } انتهى . وقوله منصوباً على البناء كل ينبغي أن يقول مبنياً على الفتح ، وقوله : لما أضيف إلى غير متمكن ليس بجيد لأن الذي ينقسم إلى متمكن وغير متمكن هو الاسم لا الفعل ، وهذا أضيف إلى فعل مضارع ومذهب البصريين أنه إذا أضيف إلى فعل مضارع معرب لا يجوز بناؤه ، وهذا الوجه الذي ذكره هو على رأي الكوفيين . وأما قوله : والخبر في التقسيم عار من رابط لهذه الجملة التقسيمية بالمبتدأ لا أن قدر محذوفاً ، فقد يمكن أي ممن { أُوْتِيَ كِتَابَهُ } فيه { بَيِّنَاتٍ } وهو بعد ذلك التخريج تخريج متكلف . . . وقال بعض النحاة : العامل فيه { وَفَصَّحْنَاهُمْ } على تقدير { وَفَصَّحْنَاهُمْ } بالثواب ، وهذا القول قريب من قول ابن عطية الذي ذكرناه عنه قبل . وقال الزجاج : هو طرف لقوله ثم لا تجد . وقال الفراء : هو معمول لقوله نعيدكم